البطالة.. الأسباب والحلول

ان حالة عدم التأكد هذه تخلق حالة من عدم التوازن تترافق مع السعي إلى ايجاد الحل المناسب للمشكلة هذا إذا تم التعرف على الأدوات المصححة لهذا الوضع المختل وإلا فالمشكلة ستتفاقم مع أن المفترض في التحليل الاقتصادي التقليدي أن النظم الاقتصادية تتميز بالتوازن الذاتي أو بقدرتها على تصحيح ذاتها بذاتها بمعنى أن الصدمات التي تدفعها بعيداً عن التوازن يعقبها العودة إلى هذه التوازن مع انحسار هذه الصدمات.

فقد تكون الصدمات المؤقتة التي تلحق بالطلب والعرض قد تصحبها تغييرات مع ظروف كل منهما وأن هذه التغيرات قد تستمر بعد زوال الصدمات وتؤدي إلى تغييرات توازن السوق.

وتشكل مشكلة البطالة التحدي الأكبر لأي اقتصاد خاصة البطالة في صفوف الشباب والقادرين على العمل وإذا تفاقمت هذه الأزمة نظراً للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي والعجز المتراكم للموازنات العامة وتزايد الديون الداخلية والخارجية وارتفاع اعبائها وفوائدها الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وبالتالي انعكاساته السلبية على بقية الأوضاع .

وحيث أن البطالة تشمل البشر أو العناصر المادية الأخرى فهي بالتالي تعطل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتنخر كالسوس في جميع مناحي الحياة وهي أيضا لا تعني عدم وجود دخول لدى الأفراد القادرين على العمل أو انخفاض في الناتج المحلي بل تأخر في جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر مشكلة البطالة من بين أخطر المشكلات وتبرز خطورة هذه المشكلة في أن تزايد عدد العاطلين عن العمل يشكل إهداراً لعنصر العمل البشري مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية سلبية مثل انخفاض مستوى المعيشة وتدني التحصيل العلمي وسلبيات اجتماعية غاية في العشوائية.

وسبب رئيسي في تزايد أعداد من يقعون تحت خط الفقر المطلق.

العوامل المساهمة في تفاقم مشكلة البطالة:

● تفاقم الديون الداخلية والخارجية وعجز الموارد المتاحة عن الوفاء بهذه الالتزامات (خدمة الدين – الفوائد – الاقساط)

● الطبيعة الانكماشية لبرنامج التثقيف والتقويم الهيكلي.

● تعديل عرض النقد والائتمان المحلي من خلال التحكم في السيولة النقدية كرفع أسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية .

● تحرير الأسعار ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص " الخصخصة" بصورة كلية أو جزئية وليس بأسلوب التدريج.

● إلغاء إجراءات الحماية للصناعات والمنتجات المحلية غير القادرة على المنافسة.

● انكماش قدرة القطاع الهامشي " عمال غير مسجلين مثل الباعة المتجولين والعمال الموسميين وعمال النظافة والخدمات وكذا المنتجون على نطاق واسع كالبنائين والنجارين والحدادين والنساجين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة والمختلفة".

● ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي وتراجعه مما دفع بنسبة من العاملين فيه يتدفق نحو المدن بحثاً عن عمل.

● استخدام وسائل تكنولوجيا لا تسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمال وهي تكنولوجيا كثيفة رأس المال سواء من خلال نشاط الاستثمار العام أو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

● ضعف معدل الاستثمارات المحلية نتيجة لانخفاض معدل الادخار وازدياد معدلات الاستهلاك والتضخم وضعف إمكانات الاقتراض الخارجي وضآلة تدفق الاستثمارات الأجنبية لعوامل متعددة ومختلفة منها سلبية المناخ العام للاستثمار.

● مخرجات التعليم غير المتوافقة مع حاجات سوق العمل.

● المعدل المرتفع للزيادة السكانية والتي لا تتوافق من معدلات النمو الاقتصادي

● ارتفاع كلفة عناصر الإنتاج الأخرى.

وكما يتضح من ذلك يصعب كلياً حصر كافة أسباب تفاقم ظاهرة البطالة نظراً لتداخل هذه الأسباب والأبعاد ذات الحساسية الكبيرة التي تكتسبها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

> □ ما يميز الاقتصاد هو أن الأمر يبدو معه وكأن هناك دوماً مشكلة ما تلوح في الأفق ، فالاقتصاد يتأثر بكل التغيرات والتطورات التي تحصل كما أنه دائم التعرض للأزمات والهزات كأنه محكوم بسوء الطالع ويظل الاقتصاديون حائرون في معرفة سبب ما حل بالاقتصاد أهو مجرد عارض بسيط سيزول قريباً أم أن الأمر أبعد من ذلك بحيث يؤدي إلى حدوث ما هو اسوأ.
>
> **أحمد ماجد الجمال ●**

أساليب معالجة مشكلة البطالة

● الاستفادة من الحق في معاملة خاصة وتفضيلية وفرص الدخول بمقتضى القواعد المنوحة من قبل منظمة التجارة العالمية والضغط في هذا الاتجاه من خلال مجموعات الاقتصادات المتضررة من آلية السوق الكاملة وفتحها أمام العمالة وصادرات الاقتصادات المتضررة من تلك الآلية.

● التدرج والتهيئة لعمليات خصخصة قطاعات الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة واستخدام البدائل المتاحة كعلاج المشكلات التي يعاني منها القطاع العام وأدارته على أسس اقتصادية سليمة، أو التأجير أو المشاركة من خلال بيع وتداول أسهمه ... الخ لتحقق بذلك نتائج كفأئض يدعم الموارد التمويلية للتنمية.

● العمل على معالجة أسباب الكساد الناجم سواء عن الدورات الاقتصادية أو الصدمات الداخلية والخارجية.

● وضع استراتيجيات تنموية طويلة المدى تعكس ضمن أهدافها تحقيق الاستخدام الكامل للموارد والتوظيف الأمثل لها أو يتفرع عنها برنامج وخطط متوسطة للنهوض بقطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة – الصناعة) وقطاعات الخدمات والتصدير بحيث يكون القضاء على البطالة مرتبطاً بخلق فرص عمل منتجة وهو بالفعل ما يتطلب دفعة قوية للاستثمارات في سائر هذه القطاعات وتنمية صادراتها.

● الارتفاع بمعدل الاستثمار مع العمل على زيادة القدرة التمويلية الذاتية من خلال الزيادة في معدل الادخار المحلي حتى تقل الفجوة التمويلية والحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية فالتمويل عن طريق القروض الخارجية يتسبب في الوقوع بأزمة المديونية ولا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي والقروض بديلاً عن جهد الادخار المحلي.

● التوظيف الأمثل يتطلب زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات السلعية والخدميه التي تنطوي على إمكانات عالية لزيادة الإنتاج والتوظف مثلاً النهوض ببرنامج عريض لتنمية القطاع الزراعي كاستصلاح الأراضي وتوفير البنية الأساسية لها كما أن هذا الهدف سيحتاج إلى دفعة قوية للقطاع الصناعي وما يرتبط به من صناعات متوسطة وصغيرة تحتاج إلى يد عاملة كثيفة فضلاً عن قطاع الخدمات من سياحة ونقل واتصالات...الخ.

● لتحقيق هدف النمو المتواصل مع الاستخدام الكامل والاستغلال الأمثل للموارد تشكل جهود وعطاءات كل من القطاعين العام والخاص والأجنبي وقطاع الإنتاج السلعي الصغير وغيره كتوليفة متكاملة لتنمية الصادرات.

● رسم نوعاً ملائما من التخطيط والتعاون الذي يحفز القطاعات المختلفة للتحرك صوب النمو المتواصل المصحوب بالاستخدام الكامل والتوظيف الأمثل من خلال وضع القرارات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في تحقيق الاستراتيجيات مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية كسعر الفائدة وزيادة الأنفاق الاستثماري والضرائب والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعليمية والتكنولوجية.

باحث بوزارة المالية ●

رأي اقتصادي

الأهمية المالية والاقتصادية لنظام التشفير

■ د/ احمد البواب

لطالما اعتمد التشفير في مجال البث الفضائي والاتصالات واثبت اهميته في عصرنا الحديث ضمن البث الفضائي والاتصالات الأمنية والعسكرية وحتى المدنية حيث حاول المتنازعون تضليل بعضهم البعض او على الاقل إخفاء اتصالاتهم واليوم تبرز أهمية التشفير في مجال أمن المؤسسات المالية والمصرفية والشركات خصوصاً المالية منها التي قد تكلف اذا اكشفت شفرتها مبالغ طائلة ويمكن ان نتصور في حال كتب احدهم رسالة الكترونية يعلم فيها شريكه او شركاءه ان مؤسسته المالية او مصرفه تعاني او يعاني من خسارة كبيرة منذ أشهر وهي أساساً مفلسة الاّ ان الأمور تحسنت خلال الاسبوع الماضي وهذا بالطبع سيؤدي الى الخروج من الأزمة اذا تزامن مع تخفيض النفقات وقطع بعض المصاريف غير الضرورية وبعد أن كتب هذه الرسالة بعثتها بواسطة البريد لشريكه او شركائه الا أنها وقعت في أيدي بعض الموظفين ماذا يحدث ..؟ إلا اننا لن نجد للترتيبات الجديدة نفعاً فما كان سراً اصبح علناً وفي المقابل لو كتب الشريك رسالة وبعثها الى شريكه او شركائه مشفرة سيكون من الصعب جداً على اي كان كشفها وهذا المثل يعطي صورة واضحة عن ضرورة التشفير ووضع برامج متخصصة يعتمد عليها في تبادل المعلومات في المؤسسات المالية والمصرفية والقطاعين العام والخاص وقد أعطي لهذا المجال اهتمام خاص في الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية لكونه يشكل جزءاً اساسياً في الاتصالات المعلوماتية وتتم هذه الانواع من الاتصالات المشفرة بين جهاز حاسوب واخر او مع هاتف عادي او مع جهاز لاسلكي وتستخدم هذه التقنيات غالبية المؤسسات التي تشكل أركان الاقتصاد الوطني في اي بلد مثل المؤسسات المالية والدفاعية والامنية ومنذ السبعينات عمل نظام تحت اسم ((L ucjfer واستخدمت معه طريقتان في التشفير والأبدال وتغيير المكان وفي عام ١٩٧٦ تم تحضير تقنية جديدة في التشفير تحت اسم معيار التشفير المعلوماتي ((des اعتمدت على نظام ((Lucjfer وعملياً استخدمت الشركات تنوعاً لهذه الانظمة الى أن بدأت الشركات المتخصصة في تحضير برامج تشفير سهلة وديناميكية.

وحالياً تستخدم في الانترنت مجموعة من أنظمة التشفير في التبادلات الالكترونية على شكل رسالة او صوت او صورة وضمن مختلف أنواع التبادل المعتمد على المعلومات ((data ويتحدث الخبراء بجميع فئاتهم عن ما يسمى الهوية الالكترونية فهي ستحتوي على معظم المعلومات الشخصية التي تعود لمستخدمي البريد الالكتروني وزوار المواقع والذين يقومون بالدخول الى حسابهم المصرفي او الذين يطلبون اوراقاً رسمية من مواقع حكومية.

---

٤١٥ مليون دولار قيمة السلع المعاد تصديرها في الاردن

■ ..عمان / شينخوا /

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال الشهور الاحدي عشرة الأولى من العام الماضي ٤١٥,٣ مليون دينار/ الدولار يساوي ٠,٧٠٨ دينار اردني/ مقارنة مع ٤٥٦,٤ مليون دينار في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣ بتراجع نسبته ٩ بالمائة حسبما ذكرت الارقام الاولية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية.

واوضحت الارقام التي نشرتها صحيفة الدستور الاردنية الصادرة امس الجمعة ان دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استأثرت بالجزء الاكبر من السلع المعاد تصديرها من الاردن اذ بلغت خلال ١١ شهرا من العام الماضي ١٩٥,٢ مليون دينار مقابل ١٧٣,٤ مليون دينار في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣ فيما ذهبت معظم السلع المعاد تصديرها من الاردن الى العراق وبلغت قيمتها ١٤٧,٢ مليون دينار مقارنة مع ١٣٦,٦ مليون دينار في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣.

وقالت الارقام ان قيمة السلع المعاد تصديرها الى باقي الدول العربية التي تشمل المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة والمنطقة الحرة والجزائر وجيبوتي وموريتانيا بلغت خلال ١١ شهرا ١٧٨ مليون دينار مقارنة مع ١٢٧ مليون دينار في الفترة من عام ٢٠٠٣, وبالنسبة للدول الاسيوية غير العربية بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها ١٥,٨ مليون دينار ارتفاعا من ٩,٩ مليون دينار في نفس الوقت من عام ٢٠٠٣ واما قيمة السلع المعاد تصديرها الى الدول الافريقية غير العربية فانخفضت قيمتها من ١,٢ مليون دينار الى ٩٩١ الف دينار .

اعلان

منطقة التجارة العربية الحرة.. الحلم يتحقق

> ● في كل التجارب العربية الوحدوية.. كان رجال السياسة في الصف الأول على عكس ما فعلت أوروبا.. عكف خبراء الاقتصاد على صياغة معالم الوحدة الأوروبية التي كان محركها الاقتصاد والمصالح والرخاء الذي ينتظر شعوبها رغم كل الخلافات والحروب التي خاضتها بلدانهم.
>
> اليوم .. الحلم تحقق بالتطبيق الفعلي في الأول من يناير الجاري لإتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى الحرة.. تأخرنا كثيراً.. لا بأس .. المهم أننا قرأنا المعادلة بلغتها الصحيحة .. لغة الاقتصاد والمال والأعمال .. الرخاء قادم .. هذا يتوقف على قبولنا للتحديات ونجاحنا في تجاوز صدمة الفرحة بتجسيد الإرادة العربية وعلى استمرار قوة الدفع.
>
> **جمال إمام**

والواقع أن الحدث وإن كان يعكس نضجاً عربياً في الرؤية وإدراكاً للمتغيرات الدولية التي أفرزها النظام العالمي الجديد الذي يعمل وفق مفهوم تحرير المبادلات التجارية والإعتراف بالكيانات والتكتلات الاقتصادية فإن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ترتبط أيضاً ببعد اقتصادي عربي واقعي فهي توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة. ماذا تقول الأرقام في هذا الشأن؟

على المستوى العربي ستعمل الاتفاقية على تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية خصوصاً أن نسبتها منخفضة لا تتجاوز ١٠ في المائة من مجمل التجارة العربية الخارجية وأنها ستنعكس إيجاباً على نمو الصناعات العربية المحلية وعلى التجارة العربية ونموها على الصعيد العالمي.

فقد شهدت الأعوام الماضية انخفاض حجم التجارة العربية من ١٠ في المائة إلى أقل من ٣ في المائة لمجمل الاقتصاد العالمي في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول نمواً كبيراً في تقلها الاقتصادي في العالم ومنها الصين، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ حجم تجارتها في العالم نحو١٧ في المائة.

كما تراجعت ايضاً حصة التجارة العربية من ٩١ في المائة إلى ٢,٧ في المائة من التجارة العالمية، بعد أن كانت تشكل الصادرات العربية ١٢٥ في المائة من الصادرات العالمية لتصبح حالياً أقل من ٢٥ في المائة، ورافقها انخفاض اهمية الواردات العربية من ٥٨ في المائة إلى ٧,٢ في المائة من الواردات العالمية.

وإذا وضعنا في الاعتبار مثلاً الميدان الزراعي فسنجد أن قيمة الفجوة تبلغ أكثر من ١٩ مليار دولار سنوياً وتنصب على منتجات لا تقبل الاستغناء أو الاستعاضة كالحبوب أما المواد المصنعة فهي تستحوذ على ٦٧٪ من مجموع الواردات العربية، وهي تقريباً النسبة نفسها التي تحتلها منتجات الطاقة في الصادرات التي يتعامل فيها العالم العربي مع شركاء ثابتين كالولايات المتحدة وأوروبا وبعض البلدان الآسيوية لا يحتاج فيها إلى مبادلات بينية وبالتالي من الضروري ان يلعب تحرير التجارة دوراً مهماً في تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات من خلال جذب الاستثمارات العربية المهاجرة والتي تتراوح ما بين ٨٥٠ مليار دولار وتريليون دولار فقط!

هذا التحول الذي هو أشبه بضخ دماء جديدة في شرايين التجارة العربية سينعكس بالطبع على المقومات الأساسية لمنطقة التجارة العربية الحرة في مجالات حيوية مثل حرية انتقال السلع والخدمات والملكية الفكرية وتحريرها من كافة القيود الجمركية والإجرائية، وتنوع اقتصاديات الدول الأعضاء؛ وذلك عن طريق بناء قدرات ذاتية تكنولوجية في إطار تصور اقليمي يقوم على اعتبار أن الإنتاج هو محرك التجارة.

بالإضافة إلى مقومات أخرى يتحدث عنها خبراء الاقتصاد مثل تحرير التنقل وترتيب وتطوير الموانئ والمطارات؛ لتسهيل حركة السلع والخدمات ووجود آلية للتمويل والمقاصة وتسوية المدفوعات وايجاد برنامج تمويل التجارة وكذلك ترشيد العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، بحيث يكون القرار السياسي في صندوق المصالح الاقتصادية وأن تكون التجارة البينية بعيدة عن الصراعات مثلما يفعل الاتحاد الأوروبي والعمل على بناء شبكة معلومات اقليمية تجمع وتخزن وتوفر المعلومات التجارية، وتسهل الاتصال بين البلدان. في الوقت نفسه، فإن المنطقة العربية بها بعض الأسس التي تسمح بإقامة مناطق تجارة حرة، فهي تمتلك قواعد إنتاجية متنوعة زراعية وصناعية تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة الأمر الذي يجعل تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة أكثر سهولة من الماضي.

وذلك في إطار أن الدول العربية متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي والتقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي، ومستويات تراكم رأس المال، وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

لكن ماذا بعد موجة التفاؤل التي أحدثها دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.. هنا يمكن أن نتحدث عن تدخل السياسة التي يمكن أن تفسد الحلم الجميل فمن المتوقع بحسب خبراء الاقتصاد أن يواجه تحرير منطقة التجارة الكبرى الحرة عدة عراقيل في القيود الجمركية وتطبيق تخفيض الرسوم بين الدول العربية، والاشتراطات والمواصفات في الدول العربية وتعددية المواصفات لنفس المنتج والقيود الإدارية والتي منها إعادة التثمين الجمركي، والمشاكل النقدية في ظل اتخاذ بعض الدول العربية إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف.

كما أن هذا التفاؤل قد لا يصمد أمام واقع سياسي آخر لا سيما في ظل الارتباطات الاقتصادية بين الدول العربية ومناطق أخرى بعضها يقع في أفريقيا مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) أو في أوروبا (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) أو الولايات المتحدة (اتفاقات المناطق الحرة).

والواقع أيضاً أن نسبة الـ٣٠٪ المتبقية من حجم التجارة العربية البينية للسلع والمنتجات المتبادلة، (٧٠٪ من حجم التجارة العربية وكما هو معروف يسيطر عليها النفط وهي مع الشركاء الخارجيين) تواجه عدة تحديات تحتاج إلى مواجهة حقيقية حتى تحقق منطقة التجارة الحرة العربية أهدافها فبخلاف تضارب الالتزامات العربية إذا لم يكن هناك تنسيق ستكون الالتزامات فمن واقع التقرير الاقتصادي العربي التزمت جميع الدول الأعضاء التزاماً كاملاً بالخفض التدريجي للرسوم الجمركية خلال السنوات الثلاث الأولى ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠م.

أما تنفيذ الإلتزام بتقليص الضرائب ذات الأثر المماثل فلا يتجاوز ٥٨٪، واقتصر التنفيذ على بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لا تعرف أصلاً مثل هذه الضرائب، كما اتضح أن ضعف التنفيذ ارتكز على القيود الكمية، إذ لم تقم أي دولة بإلغائها. وتتراوح نسبة التنفيذ بين ٣٩٪ و٥٦٪ فقط.

هناك تحد آخر وهو اهمية معالجة الآثار المالية السيئة الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية، إذ تعتمد البلدان العربية غير الخليجية على هذه الرسوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدراً أساسياً من مصادر الإيرادات العامة في كثير من البلدان العربية.

من المهم أيضاً ضرورة التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، إذ أن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية وبالتالي الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من المنطقة الحرة يحتاج الى التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية بإدخال التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة ليس في الإنتاج ولكن في التسويق وهي من أولويات الاتفاقية وأهدافها.

على المستوى الدولي اهتم البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية بالاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات، والخاص بالدول النامية وبالتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلى ١٢ سنة لإقامة أي شكل من اشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما أن البرنامج اعتمد نفس الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية، ومعالجة حالات الدعم والخلل في موازين المدفوعات و مكافحة الإغراق، وكذلك اعتمد البرنامج الأحكام التي جاءت في اتفاقية منظمة التجارة العالمية والخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات القياسية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري وهي نقاط مهمة تساهم في تحرير المبادلات التجارية وتحرير التجارة العربية الخارجية مما يساهم في زيادة نسبتها وفي جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية التي تتراجع نسبتها في العالم العربي بحسب الأرقام الدولية.

فحتى نهاية عقد التسعينات قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بحوالي ٤٤٠ مليار دولار خصص منها ١٦٢ مليار دولار للبلدان النامية وبلغت حصة العالم العربي منها ٣١ مليار دولار أي ٧,٠٪ من الاستثمارات في العالم و١,٩٪ من الاستثمارات في البلدان النامية.

وحصلت البرازيل وحدها على استثمارات تعادل خمسة أضعاف ما حصلت عليه جميع الأقطار العربية، واستحوذت مصر والمغرب والسعودية وتونس على ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي.

ولعل من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى هذا التراجع رغم الامتيازات المغرية التي تمنحها البلدان العربية للمستثمرين الأجانب الجوانب السلبية للاعفاءات الضريبية التي تصل إلى ١٥ سنة وتتناول مختلف أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي تربك مالية المستثمر الأجنبي الجاد لارتفاع العبء الضريبي عند انتهاء مدة الإعفاء وهو ما يدفع كثير من المستثمرين أما للإنسحاب من السوق أو التحايل بتغيير النشاط لمزيد من سنوات الإعفاء للنشاط الجديد وهكذا والحل كما جاء في توصية البنك الدولي الاستعاضة عنها بضرائب ثابتة وملائمة لنمط الاستثمار وهذه نقطة مهمة تركز عليها اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى الحرة من خلال مفاوضات مع الدول الأعضاء لسن تشريعات جديدة تخدم التجارة العربية الخارجية وتعمل على جذب الاستثمارات العربية بشكل مباشر وكذلك الاستثمارات الأجنبية.

اخي المواطن .. أختي المواطنة ..

كن على ثقة من أن جرعات التحصين آمنة مفيدة، حتى وإن كان الطفل يعاني من حمى خفيفة أو من إسهال طفيف